

مايو ٢٠١٣

إعداد

فرزانة رودى فهيمي

وشيماء محمد جواد ابراهيم

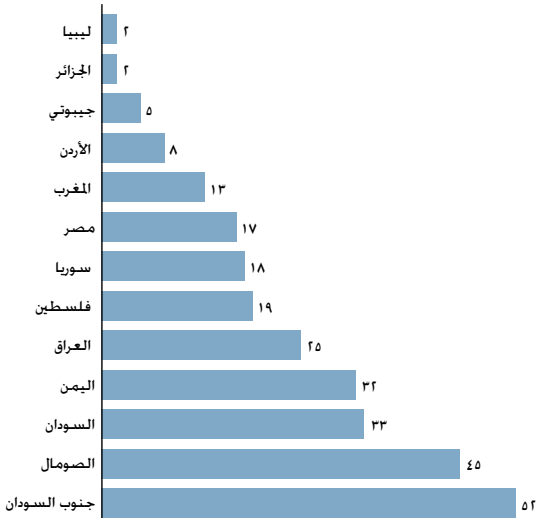
القضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية

يقدم موجز السياسات هذا أحدث البيانات حول زواج الأطفال في المنطقة العربية، التي تضم الدول الأعضاء في الجامعة العربية (الممتدة من المغرب إلى عُمان). وهو يوضح كيف أن القضاء على زواج الأطفال سيساعد البلاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف لمحاربة الفقر وتحسين صحة الجميع وجودة حياتهم. ويؤكد هذا الموجز على أهمية تبني مقاربة واسعة للقضاء على زواج الأطفال بما في ذلك تحديد المزيد من السنوات للتعليم الإلزامي، وتحديد وتنفيذ السن القانونية الدنيا للزواج، ورفع وعي المجتمع حول الضرر الذي يسببه الزواج المبكر، وإشراك الأسر في إيجاد طرق لمنع زواج الأطفال.

تتزوج واحدة من كل سبع فتيات في المنطقة العربية قبل أن تتم عامها الثامن عشر^١. وربما تعتقد الأسر التي تزوج بناتها في مثل هذه السن أن ذلك من مصلحة الفتيات، ولكن هذه الأسر لا تدرك أنها بذلك تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بناتها. فغالباً ما يعني الزواج المبكر إنهاء تعليم الفتيات وعلاقات جنسية قسرية وحمل في سن مبكرة. وعلاوة على ذلك، الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة عادة ما يكن أكثر عرضة للعنف الزوجي مقارنة بالفتيات اللاتي ينتظرن فترة أطول حتى يتزوجن^٢. وغالباً ما يؤدي زواج الأطفال إلى ديمومة دائرة الفقر والتعليم المنخفض وارتفاع معدل الخصوبة واعتلال الصحة. وهذه كلها عوامل تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

شكل ١

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة اللاتي تزوجن قبل أن يبلغن سن الثامنة عشرة



ملحوظة: فلسطين تشير إلى السكان العرب في غزة والضفة الغربية. بما في ذلك القدس الشرقية.

المصادر: جداول خاصة من PAFAM لليبيا (٢٠٠٧)، سوريا (٢٠٠٩)، والعراق والمغرب (٢٠١١). البيانات الخاصة بالأردن من استقصاء السكان وصحة الأسرة لعام ٢٠١٢. أما البيانات الخاصة ببقية البلاد - فلسطين (٢٠٠٤)، الجزائر، جيبوتي، الصومال واليمن (٢٠٠٦)، مصر (٢٠٠٨)، والسودان وجنوب السودان (٢٠١٠) - فهي من معلومات الأطفال، رصد وضع الأطفال والنساء التي تم الحصول عليها من: www.childinfo.org/marriage_countrydata.php بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٣.

اليوم، يعد القضاء على الزواج المبكر التزاماً عالمياً (انظر الإطار ١، ص ٢). وبغرض وضع حقوق الفتيات في قلب الجهود الإنمائية، تم تدشين اليوم الدولي للطفلة في ١١ أكتوبر ٢٠١١. وقد كان موضوعه هو القضاء على زواج الأطفال^٣. وتقع معظم البلاد التي تتزوج فيها غالبية الفتيات قبل سن الثامنة عشر في أفريقيا جنوب الصحراء. لكن مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا معا هما أكبر منطقتين تضمان العدد الأكبر من الزوجات الأطفال، وذلك بسبب العدد الكبير للسكان بتلك المناطق^٤.

في المنطقة العربية، توجد أعلى نسب لزواج الأطفال في أفقر البلدان - اليمن والسودان والصومال وجنوب السودان - حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل عام ٢٠١١ أقل من ٢٠٠٠ دولار أميركي^٥. فثلث الفتيات أو حتى أكثر في تلك البلدان تتزوج قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة (انظر الشكل ١). وعلى الطرف الآخر من الطيف، فإن زواج الأطفال نادر في تونس والجزائر وليبيا، أما مصر - وهي أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان - فهي تضم أكبر عدد من الزوجات الأطفال في المنطقة. لكن بالمقارنة بجيل مضى، فقد انخفضت معدلات زواج الأطفال في البلاد العربية (انظر الشكل ٢، ص ٢). ومع ذلك، لا يزال يوجد عدد كبير من الفتيات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة، وقد توقف معدل الانخفاض في الزواج المبكر في بعض البلدان مثل العراق، حيث تتزوج ٢٥٪ من الفتيات قبل سن الثامنة عشرة وحوالي ٦٪ تتزوج قبل سن الخامسة عشرة^٦.

زواج الأطفال ينتهك حقوق الإنسان للفتيات وله أثر عميق على الأسر والمجتمعات

في المنطقة العربية،

١ من كل ٧ فتيات

تتزوج قبل أن تتم عامها الثامن عشر

يتطلب القضاء على زواج الأطفال جهوداً جماعية من كافة الجهات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والدينية والسياسية

العوامل التي تؤدي لزواج الأطفال

يتعلق الزواج المبكر - الذي يُعرّف بأنه الزواج الذي يكون فيه الزوج أو الزوجة دون سن الثامنة عشرة - أساساً بالفتيات. عادة ما تكون الزوجات الأطفال فقيرات. لكن ليس دائماً؛ فكل واحدة منها تعاني من ظروف خاصة بها تدفعها للزواج. وفي حين توجد نسبة صغيرة من الزوجات الأطفال في المنطقة العربية دون سن الخامسة عشرة، فإن محنتهن عادة ما تخفى عن أعين الناس. لكن أحياناً الإعلام يقوم بتغطية ونشر مثل هذه القصص. مثلما حدث عام ٢٠٠٨ في حالة الطفلة نجود علي. وهي زوجة في العاشرة من العمر في اليمن دخلت بمفردها إلى محكمة في صنعاء وسعت للحصول على الطلاق. وهو ما نجحت في الحصول عليه بعدما تبنى محام قضيتها. وقد جذبت قصة نجود انتباه العالم لحنة الزوجات الأطفال في اليمن - حيث تتزوج واحدة من كل عشر فتيات قبل سن الخامسة عشرة - حين ظهرت قصتها

في صحيفة يمن تايمز ومن ثم أوردتها وسائل الإعلام العالمية. وقد كان لوالد نجود. وهو مهاجر عاطل عن العمل ينحدر من قرية ليست بعيدة عن العاصمة. كان له زوجتان و١٦ طفلاً. وقد كان سببه في تزويج نجود لرجل في الثلاثينيات من العمر من قريته هو إنقاذها من نفس مصير شقيقة له تعرضت للاختطاف وهي طفلة من جانب قبيلة منافسة؛ وقد سمح الأب للخاطف أن يتزوج ابنته لإنقاذ شرف الأسرة.^٧

يعد إنقاذ شرف الأسرة - المرتبط بالحفاظ على عذرية الفتيات والقضاء على إمكانية (أو حتى الشك في) وجود علاقات عاطفية قبل الزواج - يعد سبباً رئيسياً في تزويج الأسر لبناتها في سن صغيرة. كما تلعب المغريات المالية دوراً بالنسبة لبعض الأسر. لأنه في هذه الحالة، الأسر الفقيرة والتقليدية التي تعطي قيمة للفتيان أكبر من الفتيات سيكون لديها فم أقل تطعمه. وغالباً ما تحصل على هدايا ومالاً من الزوج وأسرته مقابل العروس^٨. كما أن الأسرة المقتدرة قد تزوج فتياتها في سن مبكرة بغرض تكوين علاقات أسرية تساعد في بناء تحالفات استراتيجية مع العشائر الأخرى. ويمثل الضغط المجتمعي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من زواج الأطفال. حيث أنه كلما تزوجت الفتاة مبكراً، كلما أصبح شرف الأسرة وسمعتها أكثر أماناً في المجتمع.

يمثل التعليم طريقة قوية لمنع زواج الأطفال، ولا سيما الإبقاء على الفتيات في الدراسة حتى المدرسة الثانوية. ففي دراسة أجريت في مصر عام ٢٠١٢، وضح أن الآباء المتعلمين كانوا أكثر ترجيحاً للإبقاء على بناتهم في المدرسة وأقل ترجيحاً لتزويجهن في سن صغيرة

الإطار ١

الاتفاقيات الدولية تدين زواج الأطفال

هناك عدة اتفاقيات حقوق إنسان دولية تدين زواج الأطفال. بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). وتنص كل هذه الاتفاقيات على الموافقة الحرة والكاملة لطرفي الزواج. وعلى وصف زواج الأطفال بأنه ممارسة ضارة. وتنص كذلك على حماية حقوق الأطفال من كل أشكال الاستغلال. وتضم هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (CEDAW). وهي الاتفاقية الدولية الرئيسية التي تحدد حقوق الفتيات والنساء وتطالب الحكومات بإدانة كل أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء وإتباع كافة السبل المناسبة للقضاء عليه.
- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (CRC). وهي اتفاقية دولية ملزمة حول حقوق ورعاية الأطفال (أي دون سن الثامنة عشرة). وهي تطلب من الحكومات حماية الأطفال من مخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والإجبار بهم لأغراض الجنس
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠ يقر أن الأطفال (أي دون سن الثامنة عشرة) يحتاجون رعاية خاصة وحماية قانونية.
- برنامج العمل لعام ١٩٩٤ الخاص بالموتمر الدولي للسكان والتنمية التابع للأمم المتحدة يطالب البلاد بالقضاء على زواج الأطفال ويؤكد المسؤوليات الاجتماعية التي يستتبعها الزواج في برامجها التعليمية.

المصادر: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm

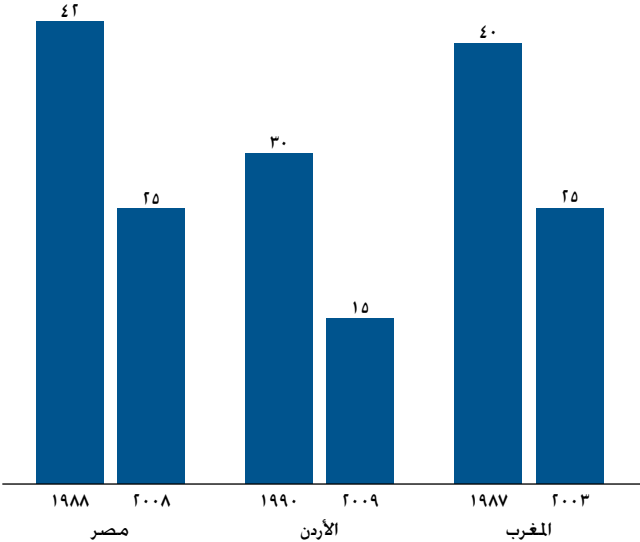
اتفاقية حقوق الطفل www.unicef.org/crc؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل

ورفاهيته www1.umn.edu/humanrts/africa/afchild.htm

برنامج العمل www.unfpa.org/public/home/publications/pid/1973

شكل ٢

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٤٩ سنة اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة



المصدر: JCF International, MEASURE DHS STATcompiler الذي تم التولج إليه من خلال الرابط www.statcompiler.com يوم ١٠ مايو ٢٠١٣.

مقارنة بالآباء الذين حصلوا على تعليم بسيط. أو ليم يحصلوا على تعليم على الإطلاق. يعد التعليم في المدارس جزءاً أساسياً في سن المراهقة بالنسبة للفتيات والفتيان على حد سواء. فبالإضافة إلى معرفة القراءة والكتابة والحساب. توفر المدارس مكاناً آمناً للفتيات للتفاعل مع نظرائهن وتطوير مهارات التفاوض ومتابعة قناعات نسائية خارج دوائر الأسرة. وغالباً ما تتعرض الزوجات الأطفال للعزلة. كما أنهن أكثر احتمالاً للتعرض للعنف المنزلي. وقد وجدت دراسة حديثة عن ضحايا العنف من النساء في اليمن أن نصف الحالات الموجودة في مأوى بمدينة عدن كانت بسبب الزواج المبكر^١.

كسر دائرة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

من شأن القضاء على زواج الأطفال أن يسهم في الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي مجموعة من ثمانية أهداف مترابطة تتناول الفقر في جوهرها. يمكن أن يُنظر لزواج الأطفال كسبب ونتيجة للفقر والمكانة المتدنية للفتيات والنساء.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع. يؤدي زواج الأطفال إلى ترميز دائرة الفقر والصحة المعتلة والتعليم المنخفض من جيل إلى جيل. فالفتيات من الأسر الفقيرة أكثر ترجيحاً من الفتيات في الأسر الأكثر ثراءً في أن يصبحن زوجات أطفال. ففي مصر وسوريا. الفتيات اللاتي ينتمين لأفقر خمس من السكان هن أكثر احتمالاً بمقدار أربعة أضعاف على الأقل لأن يتزوجن

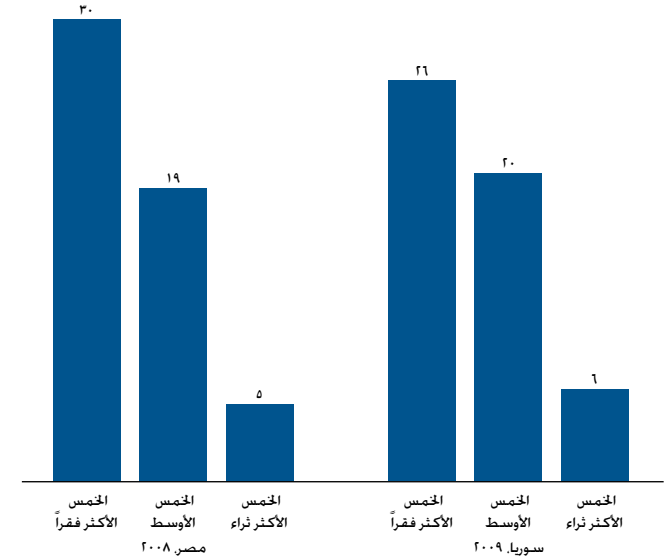
قبل أن يتمكن عامهن الثامن عشر مقارنة بالفتيات اللاتي ينتمين للخمس الأكثر ثراءً من السكان. (انظر الشكل ٣).

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. الفتيات اللاتي يكملن المدرسة الابتدائية لديهن فرصة لمواصلة تعليمهن للمستوى الثانوي والمستويات الأعلى. ومن شأن دعم الفتيات في البقاء بالمدرسة وتأجيل الزواج والإجاب أن يترجم إلى فرص أكبر لهن ولأولادهن. حيث أن ذلك يسمح لهن بتطوير مهارات جديدة وتحقيق دخل. يبين الشكل ٤ أن الفتيات اللاتي أكملن التعليم الثانوي هن أقل احتمالاً بكثير أن يتزوجن في سن صغير مقارنة بنظيراتهن الأقل تعليماً.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يلزم أن يكون القضاء على زواج الأطفال جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة. فالزوجة الطفلة لديها فرصة قليلة في أن تطور الوعي بحقوقها. وهي ليست في وضع يسمح لها بالمطالبة بها. وفي معظم الأحيان. تكون الزوجة الطفلة أصغر بكثير من زوجها (انظر الشكل ٥. ص ٤). وهو الأمر الذي يضيف إلى ميزان القوة غير المتكافئ بين الزوجة وزوجها - وأسرته زوجها. يعد الزواج من الأسباب الرئيسية في عدم بقاء الفتيات في المدرسة. وهو بذلك يقضي على فرصهن في الحصول على وظائف ذات راتب أفضل ووظائف صنع القرار خارج البيت. اثنان من مؤشرات رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هما "نصيب المرأة في الوظائف التي تدر دخلاً في القطاع غير الزراعي" و"نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني". الزوجات الأطفال أقل احتمالاً في الحصول

شكل ٣

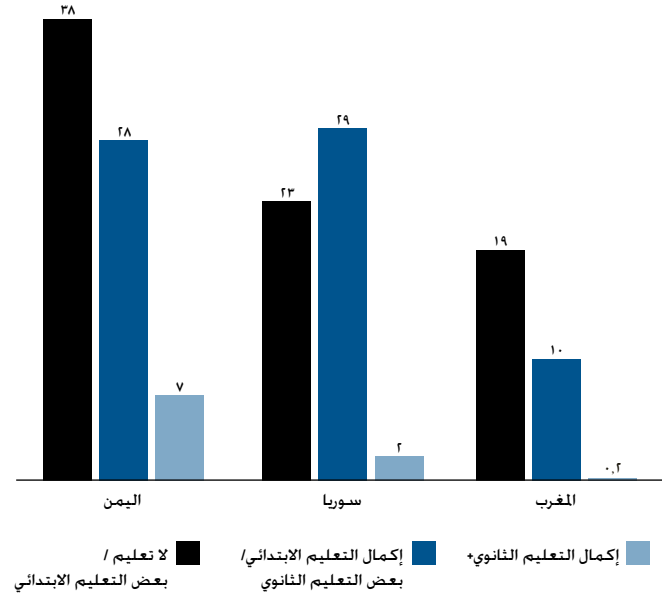
نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٤ عاماً اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ على أساس خمس الثروة



ملحوظة: أخماس الثروة (خمس مجموعات ذات أحجام سكانية متساوية) قائمة على أساس مؤشر أصول الأسر المعيشية التي تم استطلاع رأيها. البيانات موضحة للأخماس الأولى (الأفقر). الثالث (الأوسط) والخامس (الأكثر ثراءً).
المصدر: الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمصر عام ٢٠٠٨؛ واستقصاء سوريا لعام ٢٠٠٩ من إعداد PAFAM.

شكل ٤

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٤ عاماً اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ على أساس التعليم



المصدر: جداول خاصة من إعداد PAFAM لليمن (٢٠٠٣). سوريا (٢٠٠٩) والمغرب (٢٠١١).

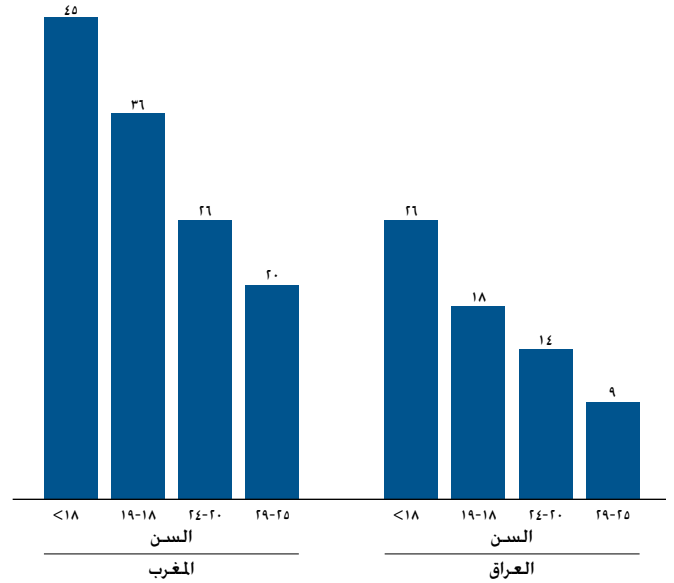
على وظائف مريحة. ولأن زواج الأطفال يؤثر على وضع الفتيات طوال حياتهن. فإن فرصهن في الحصول على مناصب عامة. مثل انتخابهن في البرلمان. تكون بعيدة المنال.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الطفل. إن إيجاب الأطفال في مرحلة المراهقة المبكرة والمتوسطة له عواقب خطيرة على صحة الأم والطفل على حد سواء. فالأطفال المولودون لفتيات مراهقات أكثر احتمالاً لأن يولدوا قبل موعدهم ولأن يكونوا بوزن منخفض عند الميلاد. وهي ظروف لها تأثير طويل الأجل على صحة الطفل ونموه وتعرضه لخطر الوفاة قبل أن يكمل عامه الأول. كما يزداد معدل المواليد الموتي والوفيات أثناء الأسبوع الأول من الحياة بمقدار ٥٠٪ بين الأطفال المولودين لأمهات دون سن العشرين مقارنة بالأطفال المولودين لأمهات في العشرينات من العمر^{١١}.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الخامس: تحسين الصحة وتحسين صحة الأمهات. تعد المضاعفات من الحمل والولادة السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً في البلاد ذات الدخل المنخفض والمتوسط^{١٢}. وعادة ما يؤدي الزواج المبكر إلى الحمل المبكر والخصوبة العالية. علاوة على ذلك، الفتيات اللاتي يتزوجن في سن صغيرة عادة ما لا يكن قادرات على اتخاذ قرارات صحية هامة. مثل ممارسة تنظيم الأسرة لتجنب الحمل غير المرغوب فيه^{١٣}. كما أن الفتيات دون سن الخامسة عشرة أكثر احتمالاً بمقدار خمسة أضعاف لأن يمتن من أسباب تتعلق بالحمل والولادة مقارنة بالنساء اللاتي في العشرينات من العمر^{١٤}. وقد لا تكون المراهقات الحوامل، ولا سيما من القطاعات

شكل ٥

نسبة النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ سنة المتزوجات بأزواج يكبرهن بعشر سنوات على الأقل. على أساس سن النساء عند الزواج



المصادر: جداول خاصة من إعداد PAFAM للمغرب والعراق (٢٠١١).

الأكثر فقراً في المجتمع. قد أكملن نموهن الجسدي. وقد يعانين من سوء التغذية. وهو ما يزيد من خطورة المضاعفات التي تستلزم رعاية طبية. بما في ذلك ناسور الولادة (أي التمزقات الداخلية التي يمكن أن تفضي إلى سلس البول مدى الحياة)^{١٥}.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى. الزوجات الأطفال معرضات على نحو خاص لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي - بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية - وذلك لأسباب بيولوجية واجتماعية على حد سواء. فالشابات أكثر عرضة من الناحية البيولوجية للإصابة مقارنة بالسيدات الأكبر سناً بسبب الأجهزة التناسلية والمناعية غير المكتملة من ناحية النضج^{١٦}. إضافة إلى ذلك، تتعرض الزوجات الشباب لخطر العدوى بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي لو كان أزواجهن قد خضن لجارب وعلاقات جنسية متعددة قبل الزواج. علاوة على ذلك، الزوجات الشباب لديهن قدرة بسيطة على أن يطلبن من أزواجهن الأكبر سناً أن يرتدوا العوازل الذكرية أو أن يمتنعوا عن ممارسة الجنس. وجدت دراسة أجريت في عمان أن ٤٪ من النساء المتزوجات اللاتي في سن الإيجاب يعانين من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وأن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً أكثر عرضة بمقدار الضعف في الإصابة بهذه الأمراض مقارنة بالنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٤٩ عاماً^{١٧}.

الأهداف الإنمائية للألفية، الهدفان السابع والثامن: "كفالة الاستدامة البيئية" و"إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية" على التوالي. من شأن القضاء على الزواج المبكر أن يساعد في إبطاء النمو السكاني وهو ما من شأنه أن يعطي البلاد العربية الوقت لإقامة البنية التحتية اللازمة للتعامل مع شعوبها المتزايدة ومع التدهور البيئي. فمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بها أقل معدل لنصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة مقارنة بأية منطقة بالعالم^{١٨}. والمنطقة الآن لديها الفرصة لتطوير شراكات بين البلاد والمؤسسات الإقليمية لمساعدة البلاد العربية الفقيرة في الموارد في إجراء أبحاث ورسم برامج للقضاء على زواج الأطفال والتعجيل بتقديم المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما ورائها.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها، التي يفترض أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، تمثل أدوات مفيدة لجهود التنمية العالمية ورصد التقدم الذي تحرزه البلاد. وبالاستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية وبالتركيز على مظاهر التفاوت، يستعد المجتمع الدولي لتقديم الأهداف الإنمائية لمرحلة ما بعد العام ٢٠١٥، وهو ما يوفر فرصة لتضمين غاية أخرى تتمثل في القضاء على زواج الأطفال.

ثمة حاجة لمقاربات واسعة

إن القوى التي تكمن وراء زواج الأطفال معقدة ومتشابكة. ومن ثم يتطلب القضاء على تلك الممارسة جهوداً جماعية من كافة الجهات: الاجتماعية، الاقتصادية، القضائية، الدينية والسياسية. وينبغي أن يكون تناول الشؤون الدينية وتثقيف الزعماء الدينيين حول مخاطر الزواج المبكر مكوناً رئيسياً في مثل هذه الجهود.

إصلاح قوانين الأسرة

في المنطقة العربية، التمييز بين الجنسين متأصل في قوانين الأسرة التي تنظم علاقات الزوج والطلاق والإعالة والأبوة وحضانة الأطفال

برنامجان يسعيان لتأجيل الزواج

يستهدف مشروع "إشراق" الفتيات المستضعفات في صعيد مصر. ويهدف هذا المشروع، الذي تم تدشينه عام ٢٠٠١، إلى تحسين الفرص التعليمية والصحية والاجتماعية عن طريق توفير مساحات تعلم آمنة للفتيات. وهذا المشروع يوفر مهارات القراءة والكتابة والحساب خارج المدرسة للفتيات إضافة إلى المهارات الحياتية، وأيضاً الرياضة، وهي المرة الأولى في مصر لإعدادهن للاندماج في الدراسة الرسمية. تلقتي الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٥ سنة مع منسقيات مشروع إشراق أربع مرات أسبوعياً لمدة ٢٤ شهراً، وبعد ذلك يحضرن اختباراً للسماح لهن بدخول النظام المدرسي العمومي؛ وعادة ما تجتاز أكثر من ٩٠٪ منهن هذا الاختبار. والمنسقات هن نساء محليات أنهين المدرسة الثانوية ويخدمن كقدمات. وقد توسع هذا المشروع، الذي بدأ كمشروع دليبي في أربعة مجتمعات ريفية في محافظة المنيا، ليشمل مجتمعات ريفية في محافظات الفيوم وسوهاج وقنا في صعيد مصر. وأصبح الآن يشمل أكثر من ٣٠٠٠ فتاة. كما يشمل البرنامج الوالدين والزعماء المحليين والفتيان للمساعدة في خلق بيئة مفضية إلى التغيير الاجتماعي.

كان "السن الآمن للزواج" مشروعاً دليلاً لعام واحد أجري عام ٢٠٠٩ في محافظة عمران اليمنية في مديريات السود والسودة حيث ٨٪ فقط من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٧ سنة يذهبن للمدرسة. وقد قام المشروع بتدريب ٢٠ معلماً مجتمعياً متطوعاً من الذكور و٢٠ من الإناث، بمن فيهم زعماء بنيون ومرضات قابلات. أجرى المعلمون مسحا أساسياً على ٤٠٠ أسرة معيشية لتقييم المعارف والمواقف والممارسات ذات الصلة بزواج الأطفال. كانت أغلبية السكان من الأميين (١٪) فقط من النساء حصلن على بعض التعليم الدراسي؛ و٣٨٪ من الأمهات ولدن أول أولادهن قبل سن الثامنة عشرة؛ وكل أسرة كان لها في المتوسط ٧,٦ طفل. أجرى المعلمون المجتمعيون أكثر من ١٣٠٠ تدخلًا للتواصل، ووصلوا إلى ما يقرب من ٢٩٠٠٠ شخص. وكان لهم تأثير كبير في تأجيل أو منع زيجات ٥٣ طفلة و٢٦ طفلاً. ومن أجل الوصول إلى الجمهور المستهدف فيما يتعلق بالعواقب السلبية لزواج الأطفال، فقد عقدوا مناقشات دورية وتمارين لعب أدوار ورواية قصص وجلسات شعرية في المدارس والمراكز الصحية والمساجد والتجمعات الاجتماعية. كما نظموا معارض شهرية حيث قدمت عيادة متنقلة للنساء خدمات صحة إيجابية وخدمات لصحة الأطفال. وكانوا يقدمون الدعوة للمتحدثين المؤثرين، مثل المحافظ وغيره من المسؤولين المحليين. للحديث في المعرض حول مخاطر زواج الأطفال. كما تم عرض فيلم عن فتاة يمنية تم تزويجها في سن مبكرة وماتت جراء آلام الوضع. ثم قام المعلمون المجتمعيون بتنظيم مناقشة عن عواقب زواج الأطفال. وفي نشاط منفصل، استعان المعلمون المجتمعيون بطلاب تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٥ سنة لإعداد وأداء مسرحيات مدرسية عن العواقب الصحية والاجتماعية للزواج المبكر وأهمية إكمال المدرسة الثانوية، وأطلقوا مسابقة لعمل مجلة بين ٢٠ مدرسة. كما شاركوا في اختيار عشر أسر نموذجية (خمسة من كل مديرية) من أرجنوا زواج فتياتهم وتأكدوا من إتمامهن للمدرسة الثانوية. وقد تم توسيع المشروع الدليبي ليشمل مديريات أخرى في محافظة عمران.

المراجع

- 1 Population Council, "Ishraq: Bringing Marginalized Rural Girls Into Safe Learning Spaces in Upper Egypt," accessed at www.popcouncil.org/projects/40_IshraqSafeSpacesGirls.asp, on Jan. 8, 2013.
- 2 Leah Sawalha Freij, "Safe Age of Marriage in Yemen: Fostering Change in Social Norms, A Case Study," Extending Service Delivery, accessed at www.esdproj.org/site/PageServer?pagename=publications_legacy, on Jan. 8, 2013.

والميراث. باستثناء تونس. حيث قوانين الأسرة مستمدة بصورة أساسية من المصادر العلمانية. فإن قوانين الأسرة في البلاد العربية مستمدة أساساً أو فقط من تفسيرات الشريعة الإسلامية التي تحدد حقوقاً ومسؤوليات مختلفة للرجال والنساء^١. وتعد هذه القوانين، إلى جانب قيم المجتمع الذكوري، من حركة النساء وتعطي المزايا للأقارب من الذكور - وبصورة خاصة "الوصاية" على النساء في مجالات صنع القرار في المجال العام. فغالباً ما تتم تعاملات المرأة مع الدولة والمجتمع من خلال الأب والأعمام والأشقاء والأزواج وغيرهم من الأقارب الذكور. ويستخدم وضع المرأة الشابة كشخص تابع للوصي الذكر لتبرير مواظنتها من الدرجة الثانية والسماح بتزويجها وفقاً لتقديره.

فوصاية الذكر، وحق الرجل الحصري في تعدد الزوجات، والطلاق من جانب واحد - وكلها أمور مكرسة في قوانين الأسرة المستمدة من الشريعة - غالباً ما تناقش في سياق القيم الدينية مقابل القيم العلمانية. ولتجاوز مثل هذا الإطار المزدوج، يتطلع نشطاء حقوق الإنسان المسلمون ومؤيدوهم من الرجال والنساء يتطلعون إلى القرآن والسنة لتطوير تفسيرات جديدة أكثر مساواة لقانون الأسرة. يؤمن هؤلاء النشطاء أن الإسلام في جوهره ينادي بالمساواة، وأن الأجزاء من الشريعة التي أدخلت في قوانين الأسرة كانت تفسيرات قام بها رجال لهم آراء مستمدة من تقاليد المجتمع الذكوري^٢.

لقد كان المجتمع المدني المغربي في طليعة مثل هذه الأنشطة وحقق تغييراً في قوانين الأسرة المغربية بعد سنوات من النضال. في عام ٢٠٠٣، تم تدشين قانون الأسرة المغربي الجديد كقضية هائلة في حقوق المرأة والطفل. وبإمكان عدة خصائص في القانون المغربي أن تؤثر بصورة مباشرة على ممارسة زواج الأطفال^٣:

- الحد الأدنى للسن القانوني للزواج هو ١٨ سنة للرجال والنساء.
- المرأة البالغة يحق لها الوصاية الشخصية ويجوز لها أن تمارسها بحرية وبصورة مستقلة.
- المرأة لها الحق في فرض شرط في عقد الزواج يلزم الزوج بالامتناع عن الزواج من أخريات.
- حق الطفل في الاعتراف ببنوته محفوظ في الحالات التي لا يتم فيها تسجيل الزواج بصورة رسمية.

تطبيق السن القانوني للزواج

إن تحديد وتطبيق السن القانوني للزواج لازم لحماية الفتيات. يحتاج القضاء ووكالات إنفاذ القوانين للتدريب، وينبغي إقامة نظام جيد لتسجيل المواليد للتأكد من أن الفتيات لهن مستندات جيدة تثبت أعمارهن. هناك عدد من البلاد العربية، مثل مصر والعراق والأردن والمغرب، التي حددت بالفعل الحد الأدنى لسن زواج الفتيات عند سن الثامنة عشرة. لكن القوانين ليست قوية أو واضحة بما فيه الكفاية^٤. ونتيجة لذلك، تستغل الأسر الثغرات التي تعطي القضاة مساحة للمناورة للسماح للفتيات القاصرات بالزواج بناء على طلب أوصيائهم. في الأردن على سبيل المثال كانت هناك أكثر من ١٦٠٠٠ حالة زواج لفتيات دون سن الثامنة عشرة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وهي تمثل ١٥٪ من الزواج الأول للإناث^٥.

- تغيير المواقف حول الزواج المبكر من خلال حملات مستهدفة واستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية. مع إظهار فوائد المدرسة بالنسبة للفتيات ومخاطر الزواج المبكر.

ينبغي طلب المساعدة من الزعماء المجتمعيين. من فيهم الزعماء الدينيون. في تغيير المواقف حول وضع حقوق الفتيات والنساء. بما في ذلك تغيير مواقفهم هم أنفسهم إذا كانوا يدعمون زواج الأطفال. في العراق. على سبيل المثال. ثلث الرجال يعتقدون أن الأب له الحق أن يزوج ابنته قبل السن القانوني. وهو 18 عاماً؛ وأكثر من نصفهم يعتقدون أن الزوج له الحق أن يضرب زوجته إذا عصت الأوامر (انظر الشكل ١). ولا تقتصر هذه المواقف على العراق أو الرجال. ففي دراسة حديثة أجريت على الشباب في مصر. قالت ثلاثة أرباع النساء أن الزوج له الحق في ضرب زوجته في ظروف معينة؛ وقالت نسبة مشابهة من النساء إنه ينبغي على الزوجة أن تحصل على إذن زوجها في كل شيء تفعله^{٤١}.

ينبغي أيضاً تمكين الأسر والمجتمعات المحلية من استحداث مساحات آمنة وعمومية للتفاعل والنمو خلال سنوات المراهقة شديدة الأهمية. بعيداً عن العلاقات الجنسية القسرية والإجبار. ويمكن لوزارات الأوقاف في البلاد العربية أن تلعب دوراً حاسماً في توصيل مثل هذه الرسائل. كما يمكن لإنشاء خطوط ساخنة مجتمعية ولجان لحماية الأطفال أن تساعد في تحديد ودعم الفتيات المعرضات للخطر.

ويلعب الإعلام دوراً رئيسياً في رفع الوعي حول قضية زواج الأطفال. يمكن للصحفيين أن يستخدموا البيانات الحديثة لإطلاع المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الدينيين وصناع السياسات عن الآثار السلبية لزواج الأطفال وذلك بتغطية هذه القضية من زوايا مختلفة - الانتهاك غير القانوني لحقوق الإنسان للفتيات. الضرر النفسي والجسدي على نمو الفتيات. والآثار السلبية على الأسر والمجتمعات.

كما أن الأسر قد تتجاهل القانون عن طريق الترتيب لحفل زواج ديني لبناتها القاصرات ثم الانتظار لتسجيل الزواج رسمياً بعدما يبلغن سن الثامنة عشرة. في مثل هذه الحالات. إذا لم يتم تسجيل الزواج وقرر الزوج أن يتركها. فإن الزوجة الطفلة تُترك بدون حماية قانونية لنفسها وأطفالها.

زيادة الوعي العام

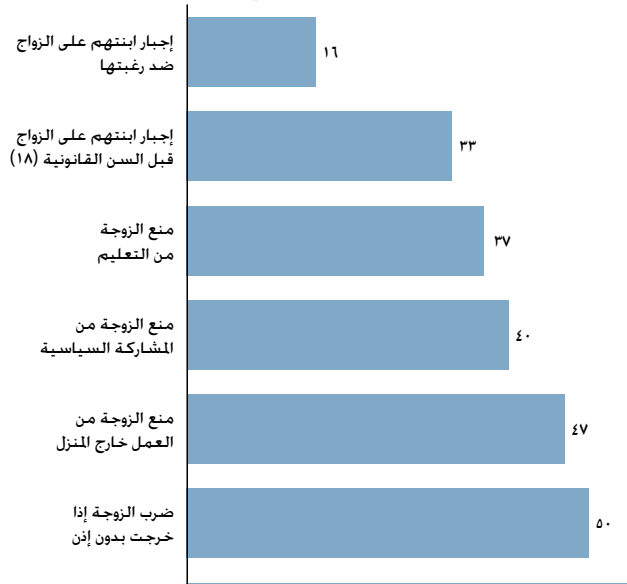
يلزم أن تسير عملية تعزيز وتنفيذ قوانين الأسرة جنباً إلى جنب مع عملية رفع وعي المجتمعات حول مخاطر زواج الأطفال والتأكد من توفير الفرصة للفتيات للالتحاق بالمدرسة نظراً لأن حركاتهن مقيدة (انظر الإطار ٢). في المجتمعات الريفية باليمن. على سبيل المثال. فإن عدم توافر العدد الكافي من مدارس البنات يمثل رادعاً كبيراً أمام الأسر التي لا تريد إرسال بناتها إلى مدارس بعيدة جداً عن البيت. كما يمكن لزيادة سنوات التعليم الإلزامي أن تطيل من أمد الفترة الزمنية التي تتواجد فيها الفتاة في المدرسة وعدم إتاحتها للزواج. علاوة على ذلك. فإن السياسات والبرامج يمكن أن تثني عن الزواج المبكر عن طريق:

- تشجيع الوالدين على الإبقاء على بناتهن في المدرسة إلى أن يكملن المدرسة الثانوية. ودعم التكاليف بالنسبة للأسر ذات الموارد المالية المحدودة.
- رفع الوعي العام حول حقوق الأطفال في التعليم والحماية ضد الاستغلال.

شكل ١

تصور الرجال العراقيين حقوقهم

نسبة الرجال الذين يعتقدون أن لهم الحق في:



المصدر: UN Iraq, Women in Iraq Factsheet (New York: UN, 2013)

الإطار ٣

الوصول إلى النساء المتزوجات الشباب

هناك حاجة للتطرق لاحتياجات الزوجات الأطفال. وتتضمن هذه الجهود ما يلي:

- التأكد من قدرة الفتيات المتزوجات الشباب على مواصلة تعليمهن.
- تقليل الضغط الممارس على الزوجات الشباب لأن يحملن.
- تحسين وصولهن لرعاية الصحة الإيجابية. بما في ذلك مشورة تنظيم الأسرة وخدماتها.
- تمكينهن من برامج تدريبية لتحسين مهاراتهم الحياتية وضمان قدرتهن على كسب الرزق إذا كن بحاجة لذلك.
- توفير الخدمات لضحايا العنف الأسري.

الحصول على الالتزام السياسي

تبين الأدلة أن البرامج التي تحاول تمكين الفتيات وتقديم حوافز للأسر يمكن أن تكون فعالة في منع زواج الأطفال. لكن البرامج القائمة في المنطقة قليلة للغاية ومشتتة، ومحدودة النطاق بحيث يتعذر أن يكون لها أثر على المستوى الوطني^{٢٥}. في مصر، على سبيل المثال، انخفضت نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٤٠ عاماً واللاتي يتزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة من ٢٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٪ في عام ٢٠٠٨. لكن في السنوات العشر بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، يُقدَّر أن العدد الفعلي لهؤلاء النساء قد ازداد بحوالي ١٠٪ بسبب زيادة سكان البلاد^{٢٦}. وتتطلب ضخامة حجم الجهود اللازمة للقضاء على زواج الأطفال في المنطقة العربية تتطلب التزامات سياسية جماعية، مدعومة بدعم مالي وإجراءات ملموسة، على المستويين الوطني والإقليمي. وفي نفس الوقت، من المهم الوصول إلى النساء المتزوجات والشابات وتلبية احتياجاتهن (انظر الإطار ٣، ص ٦).

بعض المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية، هي الآن في وضع مناسب لتبني قضية القضاء على زواج الأطفال كجزء من أجندة التنمية بالمنطقة، وذلك عن طريق تحديد "المناطق الساخنة" في المنطقة حيث تقع زيجات الأطفال، وأيضاً عن طريق دعم الأبحاث التي يمكن أن تحسّن السياسات والبرامج، وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالبرامج الناجحة التي أظهرت نتائج في الإبقاء على الفتيات في المدرسة وتأجيل الزواج. وعلى المستوى الوطني، تحتاج الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ خطوات مشابهة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وفيما بينها لضمان الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة.

الاستنتاجات

تمثل مسألة زواج الأطفال قضية اجتماعية وصحية وإمائية شديدة الأهمية في المنطقة العربية. وتنتهك هذه الممارسة حقوق الإنسان للفتيات ولها تأثير كبير على الأسر والمجتمعات وتديم دائرة الفقر والتعليم المنخفض والإيجاب المبكر واعتلال الصحة. هناك حاجة للالتزام السياسي إقليمي جماعي لإعطاء هذه القضية الأولوية في الأجندة الإيمائية للمنطقة. وتحتاج المنظمات الحكومية وغير الحكومية في البلاد العربية من كل القطاعات وعلى كافة المستويات أن تتعاون لرفع الوعي المجتمعي حول الصحة الجنسية والإيجابية والعواقب الضارة لزواج الأطفال. وهناك حاجة أيضاً لبرامج وسياسات عامة لمساعدة الفتيات دون سن الثامنة عشر في البقاء في المدرسة وخارج سوق الزواج. كما توجد حاجة لتطبيق القوانين التي تمنع أولياء الأمور من السماح بزواج الفتيات القاصرات. ومن شأن القضاء على زواج الأطفال أن يحمي حقوق الفتيات في الحصول على التعليم والحماية. وأن ينقذ حياة الأمهات والشابات وأولادهن حديثي الولادة، ويحسن صحة الأسرة ورفاهها. وحيث أن الأسر لديها تأثير هائل في زيجات بناتها، فإنه ثمة حاجة لإشراك الأسر في الحلول نظراً لدورها الرئيسي في ضمان الانتقال الصحي للفتيات نحو البلوغ.

كلمات شكر

تم إعداد موجز السياسات هذا بواسطة فرزانة رودي فهيمى، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المكتب المرجعي للسكان؛ ود. شيماء إبراهيم، طبيبة أمراض نساء وولادة واختصاصية صحة إيجابية في وحدة الصحة الإيجابية وصحة الأطفال بوزارة الصحة العراقية.

نتوجه بالشكر الخاص لأحمد عبد المنعم ومنى السيد أحمد من مشروع صحة الأسرة بين البلاد العربية (PAPFAM) التابع لجامعة الدول العربية الذي قدم البيانات من استقصاءات PAPFAM، وطارق يحيى القباصي من الجهاز المركزي للإحصاء باليمن الذي قدم بيانات إضافية حول اليمن. وأيضاً نتوجه بالشكر للأشخاص التالية أسماؤهم الذين راجعوا النسخ المختلفة من هذا الموجز وقدموا تعليقات مفيدة: رشيدة الحمداني، مستشارة رئيس وزراء اليمن؛ نهلة عبد التواب من مكتب مجلس السكان بالقاهرة؛ عيسى المصاروة من الجامعة الأردنية؛ روث ديكسون مولر، استشارية صحة إيجابية؛ مها العدوي من المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية؛ منتصر كمال من مكتب مؤسسة فورد بالقاهرة؛ هالة يوسف، استشارية الصحة الإيجابية وأستاذة الصحة العامة بكلية طب القصر العيني؛ وتشارلوت فيلدمان-جيكوبس من المكتب المرجعي للسكان. قامت استشارية الصحة الإيجابية لوري أشفورد بتحرير هذا الموجز وقدمت تعليقات مفيدة طول عملية الإعداد.

هذا العمل من تمويل مكتب مؤسسة فورد بالقاهرة.

قامت المبادرة الإلكترونية للصحة الإيجابية بالعربية التابعة لهيئة جينيوتي للمشاريع الصحية Gynuity بتمويل إصدار هذا الكتيب باللغة العربية.

سيتم نشر نسخة معدلة من هذا الموجز في موقع Qscience (www.qscience.com)

حقوق الطبع للمكتب المرجعي للسكان لعام ٢٠١٣. جميع الحقوق محفوظة.

المراجع

- 1 United Nations Population Fund, *Marrying Too Young, End Child Marriage* (New York: UNFPA, 2012).
- 2 Ibrahim F. Kharboush et al., *Spousal Violence in Egypt* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2010).
- 3 UNICEF, "Ending Child Marriage on the International Day of Girl Child," press release, accessed at www.un.org/en/events/girlchild/, on Jan. 4, 2013.
- 4 United Nations Population Fund, *Marrying Too Young, End Child Marriage*; and Alexandra Hervish and Charlotte Feldman-Jacobs, *Who Speaks for Me? Ending Child Marriage* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2011).
- 5 World Bank data, accessed at <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>, on May 10, 2013.
- 6 Special tabulations by PAPFAM, using 2011 Iraq Women Integrated Social and Health Survey (I-WISH).
- 7 Borzou Daragahi, "Yemeni Bride, 10, Says I Won't," Los Angeles Times, June 11, 2008, accessed at <http://articles.latimes.com/print/2008/jun/11/world/fg-childbride11>, on Jan. 4, 2013; and Nicholas D. Kristof, "Divorced Before Puberty," New York Times, March 4, 2010, accessed at www.nytimes.com/2010/03/04/opinion/04kristof.html?_r=0, on Jan. 4, 2013.
- 8 Human Rights Watch, *This Old Man Can Feed Us, You Will Marry Him: Child and Forced Marriage in South Sudan* (2013).

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المرجعي للسكان

ويقوم برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المرجعي للسكان الذي بدأ عام ٢٠٠١، بتمويل من مكتب مؤسسة فورد في القاهرة، بالاستجابة لحاجات المنطقة لمعلومات معاصرة وموضوعية عن السكان والشئون الاجتماعية والاقتصادية والصحة الإيجابية. ويستكشف البرنامج العلاقات بين هذه المواضيع ويقدم توصيات لصانعي القرارات لإصدار سياسات وبرامج مبنية على أدلة علمية. وينتج الفريق الذي يعمل على نحو وثيق مع المنظمات البحثية في المنطقة، سلسلة من موجزات السياسات والتقارير (بالإنجليزية والعربية) حول موضوعات السكان والصحة الإيجابية الراهنة ويعقد ورش عمل حول الاتصال في مجال السياسات ويقدم عروضاً في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

بدأ المكتب المرجعي للسكان في عام ٢٠١٢ بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإصدار موجز للسياسات وعقد ورش عمل للتواصل بشأن السياسات في المنطقة.

موجز السياسات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عناوين مختارة

الحاجة لتعليم الصحة الإيجابية في مدارس مصر (أكتوبر ٢٠١٢)

حاجة السيدات لتنظيم الأسرة في البلاد العربية (يوليو ٢٠١٢)

لوحة بيانات الشباب في مصر: بيانات مختارة من مسح الشباب في مصر لعام ٢٠٠٩ (فبراير ٢٠١٢)

حقائق الحياة: الحياة الجنسية والصحة الإيجابية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يونيو ٢٠١١)

العنف الزوجي في مصر (سبتمبر ٢٠١٠)

الصحة الإيجابية والجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دليل الإعلاميين (مايو ٢٠٠٨)

إصلاح قوانين الأسرة لتعزيز التقدم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ديسمبر ٢٠٠٥)

الزواج في العالم العربي (سبتمبر ٢٠٠٥)

التقدم نحو أهداف الألفية الإجمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مارس ٢٠٠٤)

تتوفر جميع المطبوعات على موقع www.prb.org

- Mawaheb El-Mouelhy, "KABP Base Line Survey, Basic Life Options for Girls: Addressing Early Marriage in Egypt," research conducted in 2012 on behalf of CARE Egypt Country Office.
- Personal conversation with Dr. Rashida Al-Hamadani, adviser to the Prime Minister of Yemen, Feb. 13, 2013.
- World Health Organization, "Fact Sheet on Adolescent Pregnancy," accessed at www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/index.html, on Jan. 13, 2013
- World Health Organization, "Fact Sheet on Adolescent Pregnancy."
- Farzaneh Roudi-Fahimi et al., *Women's Need for Family Planning in Arab Countries* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2012).
- World Health Organization, "Fact Sheet on Adolescent Pregnancy."
- Rhonda Smith et al., *Family Planning Saves Lives, Fourth Edition* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2009).
- Linda H. Bearinger et al., "Global Perspectives on the Sexual and Reproductive Health of Adolescents: Patterns, Prevention, and Potential," *Lancet* 369, no. 9568 (2007): 1220-31.
- Ruth Marby, Asya Al-Riyami, and Magdi Morsi, "The Prevalence of Reproductive Morbidities in Ever-Married Women in Oman and Their Risk Factors," *Studies in Family Planning* 38, no. 2 (2007).
- Peter H. Gleick et al., *The World's Water, Volume 7: The Biannual Report on Freshwater Resources* (Washington, DC: Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security, 2012).
- See Abdullahi An-Naim, *Islamic Family Law in a Changing World* (London: Zed Books, 2002). In Lebanon, there are 15 personal status codes for the 18 recognized ethnic-religious communities, including Christian ones. In Muslim-majority countries, non-Muslim communities are exempt from Islamic law and family matters are governed by religious codes supervised by churches.
- Amira Mashhour, "Islamic Law and Gender Equality—Could There Be a Common Ground? A Study of Divorce and Polygamy in Sharia Law and Contemporary Legislation in Tunisia and Egypt," *Human Rights Quarterly* 27, no. 2 (2005): 563-82.
- Valentine M. Moghadam and Farzaneh Roudi-Fahimi, *Reforming Family Laws to Promote Progress in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2005).
- United Nations, "Minimum Legal Age for Marriage Without Consent," accessed at <http://data.un.org/Data.aspx?q=marriage&d=GenderStat&f=inID:19>, on Jan. 4, 2013.
- The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Supreme Judge, "The Annual Statistical Report for 2010 and 2011," accessed at www.sjd.gov.jo/StudiesAndStatistics.aspx, on May 6, 2013.
- Farzaneh Roudi-Fahimi, Nahla Abdel-Tawab, and Rania Roushdy, *Egypt Youth Data Sheet: Selected Data From SYPE 2009* (Washington, DC: Population Reference Bureau, 2012).
- Susan Lee-Rife et al., "What Works to Prevent Child Marriage: A Review of the Evidence," *Studies in Family Planning* 43, no. 4 (2012): 287-303.
- Rates from Egypt Demographic and Health Surveys in 2000 and 2008 were applied to the UN Population Division's population estimates for Egypt for 2000 and 2010.

المكتب المرجعي للسكان

يختص المكتب المرجعي للسكان بمهمة تزويد الناس في شتى أنحاء العالم بالمعلومات المتعلقة بالسكان والصحة والبيئة، ويمكثهم من استخدام تلك المعلومات للارتقاء بمستوى رفاهة الأجيال الحالية والقادمة.

www.prb.org

المكتب المرجعي للسكان

هاتف ٢٠٢ ٤٨٣ ١١٠٠
فاكس ٢٠٢ ٢٢٨ ٣٩٣٧
بريد إلكتروني popref@prb.org

1875 Connecticut Ave., NW
Suite 520
Washington, DC 20009 USA

PRB

INFORM
EMPOWER
ADVANCE